مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات العدد التاسع عشر– آذار 2023 – شعبان 1444
ISSN-2536-0027

تحديات التنمية في العراق وسبل مواجهتها

أ.م. د. نادية فاضل عباس فضلي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد
drnadia1927@gmail.com

الملخص
تعد التنمية بشكل عام الهدف الاسمى الذي تنشده الدول المدنية الحديثة ومن أجل مواصلة تحقيق الاهداف الانمائية التي اكدت عليها برامج الأمم المتحدة ، اصدر خبراء الأمم المتحدة في نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي تقرير مستقبلنا المشترك ، وعدت هذا الموضوع قضية انسانية واخلاقية وفي مقدمة اهدافها القضاء على الفقر ورفع المستوى الصحي والتعليمي، وكان لابد على الدول ان تحث الخطى للسير في طريق التنمية، والعراق شأنه شأن الدول الساعية للتنمية ، عانى ومازال يعاني من آثار الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال الأمريكي للعراق كان لابد له النهوض ولكن واجه تحديات كبيرة ومعقدة ، لاسيما بعد العام 2003 في مقدمتها الاحتلال الأمريكي للعراق وتركة النظام السابق متظافرة مع جملة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وفي مقدمتها التحديات الأمنية ومحاربة الإرهاب العابر للحدود وهذه الأسباب هي التي عطلت السير في مشروع تنموي شامل لاسيما وان العراق يمتلك كل مقومات التنمية والنهوض مادية وبشرية .

Abstract

Development in general is the ultimate goal sought by modern civil states and in order to continue achieving the development goals emphasized by the United Nations programs, as the United Nations experts issued at the end of the seventies of the last century the report of our common future, and this issue was considered a human and moral issue and at the forefront of its goals is the judiciary poverty, and it was necessary for countries to step up to follow the path of development, and Iraq, which has suffered and is still suffering from the effects of wars, economic blockade, and the American occupation of Iraq, had to rise, but it faced great and complex challenges, especially after the year 2003, foremost of which was the American occupation of Iraq and the legacy of the previous regime Combined with a number of economic, social, cultural and health challenges, foremost of which are security challenges and the fight against cross-border terrorism. These reasons are the ones that impeded the progress of a comprehensive development project, especially since Iraq possesses all the elements of development and advancement, material and human

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات العدد التاسع عشر– آذار 2023 – شعبان 1444
ISSN-2536-0027

المقدمة:

العراق مر بظروف عصيبة وقاسية ولحد الآن مما أدى الى عرقلة عملية التنمية الشاملة منذ العام 2003، ونشأ عن ذلك وضع عدم الاستقرار الأمني مع أزمات متتالية كالهجرة الى الخارج والنزوح والتهجير والإرهاب ترافق مع ذلك انخفاض وتذبذب في مستوى أسعار النفط عالمياً وبالتأكيد أثر ويؤثر كل ذلك على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة وسوق العمل وضعف التخصيصات المالية، للوزارات وتعرض البلاد للتدمير يد الجماعات الإرهابية المسلحة كل هذه الأمور اثرت على التنمية بشكل كبير، واضحت هذه التحديات ضمن واقع يومي يعيشه الشعب العراقي، فالتنمية الشاملة شبه متوقفة، والتنمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة النظام السياسي على وضع سياسات عامة لتحقيقها على أن تتسم عملية التنمية بالجدية والشفافية والمشاركة وسيادة القانون والقضاء على الفساد وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطن، فتحقيق التنمية المستدامة يتطلب الاهتمام بمختلف الجوانب وليس فقط في الجانب الاقتصادي فالأمم المتحدة أكدت في العام 2000 على أهمية توافر الحكم الراشد وتعزيز المساواة بين الجنسين بوصفهما وسيلتين فعالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض وتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث: أن ما شهده العراق من ظروف عصيبة متمثلة بالاحتلال الامريكي في العام 2003 وما تبعها من أزمات عميقة ومتجذرة مرتبطة بسنوات ما قبل الاحتلال وما بعدها فرض علينا دراسة التحديات التي تواجه العملية التنموية في العراق وسبل مواجهتها، او مقارنة اوضاع العراق بأوضاع دول اخرى لا تمتلك المقومات التي تمتلكها العراق الا أنها استطاعت من تحقيق انجازات في دفع عملية التنمية الشاملة سواء على مستوى الدول العربية او دول آسيا متماشية مع ما طرحته المؤسسات الدولية التي دفعت الدول العربية لتطبيق الاسلوب الديمقراطي في الحكم من أجل تحقيق الفاعلية في الاستراتيجيات التنموية الشاملة.

إشكالية الدراسة: أن العراق ما زال متلكأ في تحقيق المشاريع التنموية الانتاجية، فالعراق أصبح مستهلكاً والانتاج فيه على مختلف المستويات مازال بطيئاً ،وهذه من أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية عموماً وعليه سنطرح عدد من التساؤلات للإجابة عنها في بحثنا

١-ما هو دور صانع القرار العراقي في دفع عملية التنمية؟ وهل لديه دور فاعل في ذلك؟

٢- هل للفساد في مؤسسات الدولة الدور الاكبر في أعاقة عملية التنمية في العراق؟

٣-هل الحكومات المتعاقبة على الحكم لديها فلسفة تنموية واضحة أم لم يكن لديها؟

٤-أبرز التحديات التي تواجه عملية التنمية وكيفيه مواجهتها؟

المنهج : انطلاقاً من الأهمية السابقة للبحث وللإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي الاحصائي لدراسة ما يعانيه العراق في مجالات التنمية وتراجع مؤشرات التعليم والصحة ومستوى دخل الفرد على سبيل المثال، مع اعتماد المنهج التحليلي المستند على عرض وتحليل الوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية واثرها في عمليه التنمية فضلاً عن المنهج الاحصائي.

فرضية البحث: أن التنمية بصورة عامة في العراق تتطلب مواجهه التحديات على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية فضلاً عن التحديات الخارجية التي يتعرض لها العراق والتي تعيق قطعاً السير في عمليه تنموية شاملة تعمل على بناء العراق والدولة العراقية بشكلها الصحيح والذي يجعلها في مصاف الدول المتقدمة، فكلما ساد القانون والحكم الراشد كلما قل الفساد بمختلف جوانبه وتوفرت الشفافية وزاد النمو وتحقق الاستقرار السياسي والعكس الصحيح .

٥- هيكلية البحث: يتم تقسيم البحث الى المباحث الأتية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات العدد التاسع عشر– آذار 2023 – شعبان 1444
ISSN-2536-0027

المبحث الاول: مفهوم التنمية واشكالها واوضاع العراق قبل العام 2003
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه التنمية في العراق بعد عام 2003
المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لدعم عملية التنمية في العراق وسبل مواجهه التحديات التي تواجهها .

المبحث الاول: مفهوم التنمية واشكالها واوضاع العراق قبل العام 2003

اولاً: مفهوم التنمية واشكالها

برز مفهوم التنمية الذي يمثل أحد أكثر المفاهيم انتشاراً في العالم، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، فلم يستخدم هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي الانكليزي المعروف "ادم سميث" في اواخر القرن الثامن عشر الا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على التقدم والتطور هو مصطلح التقدم المادي والتقدم الاقتصادي، وحتى عندما اثيرت مسألة تطوير بعض الاقتصاديات في دول اوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر، كانت المصطلحات المستخدمة هي التحديث والتصنيع، واستطاعت بعض المجتمعات أن تنطلق في تطورها الاقتصادي بالاعتماد على مواردها المحلية وبشكل أساس ،وبتوجيه تنميتها داخل بلدانها بالاستفادة بأقصى ما يمكن ان يتاح لها من موارد بشرية وطبيعية ، وعليه استطاعت من قطع شوط التطور والنمو بشكل كامل ومستقل عن الخارج ، فعلى سبيل المثال المجتمعين الياباني والسوفيتي السابق يعدان من أبرز هذه المجتمعات في نموذجها المستقل ، على الرغم من اختلاف الفلسفة الاجتماعية التي ركنا اليها في تطورهما اذ كان الاول تطوراً رأسمالياً في حين انتهج الثاني التطور اللارأسمالي الاشتراكي [1].

ان التنمية في مرحلتها الاولى كانت تعني النمو الاقتصادي وفي السبعينيات من القرن العشرين تم تدشين المفهوم الاوسع للتنمية في مرحلتها الثانية وأصبحت التنمية البشرية رغم اقتصارها على الجوانب المادية فقط ومع نهاية الثمانينات كان هناك تياران مختلفان بشأن التنمية اولهما كان قد ركز على النمو الاقتصادي وقد تبناه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اما التيار الثاني تبناه برنامج الأمم المتحدة وجعل الانسان في ركيزة العملية التنموية، وقد تبلور مصطلح التنمية البشرية في عقد التسعينيات من القرن الماضي، واضحت التنمية البشرية مرتبطة بالتنمية المستدامة التي تتطلب وجود توازن بين السكان من ناحية والموارد المتاحة لهم من ناحية اخرى [2].

والتنمية لغة هي النمو وارتفاع الشيء وانتقاله من مكان لآخر، ومفهوم التنمية كغيره من المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالعلوم الإنسانية حيث التباين والتعدد في المضمون والمعنى وورد في لسان العرب النماء والزيادة فمن ينمي نمياً ونماء ، زاد وكثر، والمفهوم باللغة الانكليزية يعني التوسع والتطور والذي ربما يتطلب التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وفعالية وقدرة على تحقيق الاهداف المنشودة، والتنمية كاصطلاح هي مفهوم لا ينتمي الى علم واحد بل الى عددٍ من العلوم و التخصصات المتباينة ،وقد اختلف المفكرون في علم الاجتماع في تحديد مفهوم التنمية فمنهم من يرى التنمية أنها النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة او متكاملة او تنمية في أحد الميادين السياسي الاقتصادي الاجتماعي او الميادين الفرعية مثل التنمية الزراعية والصناعية والتقنية ، فالتنمية هي عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع او المجتمع المحلي من وضع الى وضع أفضل بما يتفق مع احتياجاته وامكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية[3].

وللتنمية أشكال متعددة منها [4]

١-التنمية الشاملة:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات العدد التاسع عشر– آذار 2023 – شعبان 1444
ISSN-2536-0027

أ- تهتم بتطوير كل القطاعات في الدولة من خلال تقديم نشاطات متنوعة تساهم في إحداث تطور ونمو في هذه القطاعات .

ب- تقدم للسكان نفس الأهمية التي تقدمها للقطاعات.

جـ- التنمية الشاملة تعني القدرة على خلق تغيير جذري في الكم والهيكلية والنوع في البيئة المحيطة بها في كافة النظم الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية.

٢- التنمية المستدامة: بأنها العلاقة التي تنشأ بين النشاط الاقتصادي ومدى استغلال الموارد الطبيعية في العمليات الانتاجية، ومدى تأثير ذلك على المجتمع وعلى نمط الحياة، وبالتالي يمكن الوصول الى انتاج جديد يتمتع بنوع من الجودة التي ترتبط بالنشاط الاقتصادي وتطلب ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل يضمن تأمين استدامة الانتاج وسلامة الافراد.

٣- التنمية المتكاملة: وتعرف بالتنمية المندمجة وتعني الأنشطة التي ينتج عنها رفع الفرص في حياة الافراد في المجتمع دون التأثير على حياة الآخرين الذين يعيشون في نفس المجتمع، مع استخدام الاساليب الحديثة في المجالات الإدارية.

٤- التنمية المتخصصة: وهي التي تختص بقطاعات معينة في المجتمع وخاصة القطاع الاقتصادي والعمراني والاجتماعي، وللتنمية أهداف تم وضعها من قبل الأمم المتحدة ليتم تطبيقها من خلال ما يعرف ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي يدعم الحكومات في مختلف الدول يستعمل على تنفيذ هذه الاهداف وتجعلها ضمن خطوطها الوطنية وفيما يلي التطرق لأهداف التنمية المستدامة وإدراجها بالنقاط الأتية: (5)

١-القضاء على الجوع والفقر
٢-توفير مياه صحية نظيفة وصرف صحي نظيف
٣-حصول الافراد على التعليم بالجودة الجيدة
٤-تحقيق الرفاهية والتمتع بصحة جيدة
٥-الحد من اوجه التمييز بين الاجناس وتحقيق المساواة بين الجنسين
٦-تطوير الاقتصاد وتأمين العمل المحترم واللائق
٧-الحصول على طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
٨-أنجاز الشراكات المختلفة لتحقيق الاهداف
٩-الاهتمام بالبيئة والمناخ والحياة البرية والبحرية
١٠-الانتاج والاستهلاك المسؤول
١١-تحقيق العدل والسلام
١٢-إنشاء مدن وتجمعات مستدامة
١٣-الاهتمام بالبنية التحتية وتشجيع الابتكار وتعزيز الصناعة

ثانياً: اوضاع العراق التنموية قبل العام 2003

ما يمكن الاشارة اليه ان مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق منذ اواخر السبعينيات من القرن الماضي ، وخاصة مع بداية الحرب العراقية – الايرانية ،إذ جرت عسكرة الاقتصاد العراقي مع تغييب للكوادر والقوى العاملة في حق البناء ،ورفد الايدي العاملة الى جبهات القتال

ومما يمكن الإشارة إليه تاريخياً إن الاقتصاد العراقي، مما ادى الى تراجع في مختلف القطاعات وتحديداً القطاع الصناعي ،فالجانب الاقتصادي يلاحظ انه عانى من حالات الأزمات المتكررة والتدهور بسبب

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات العدد التاسع عشر– آذار 2023 – شعبان 1444
ISSN-2536-0027

الظروف التي أحاطت به والأيديولوجية التي اتبعها النظام السياسي السابق، وخاصة في الحقبة الممتدة من العام 1980- 2003،اذ شهد العراق حربين كبيرتين كانت قد قوضت بمرتكزات التنمية الاقتصادية وخاصة الحرب العراقية- الايرانية 1980 - 1988 وحرب الخليج الثانية 1991 والتي أعقبها فرض عقوبات اقتصادية أممية قاسية من العام 1990-2003 ، نتيجة قيام العراق باحتلال الكويت في آب من العام 1990 وهذه العقوبات وضعت العراق بعزلة تامة عن محيطة العربي والدولي مما زاد في الاختلالات البنيوية في هيكل الاقتصاد العراقي [6].

ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في العام 1921 مرت الدولة بتحولات عدة أثرت على بناء قوته الاقتصادية والسياسية الى يومنا هذا ويمكن إجمالها بالنقاط الأتية[7]: .

١-الاقتصاد الزراعي: والذي نشأ منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة الى عقد الخمسينيات من القرن العشرين .

٢-الاقتصاد النفطي: الذي كانت بدايته من عقد الخمسينيات من القرن العشرين وحتى نهاية عقد السبعينيات من نفس القرن.

٣-اقتصاد الحرب وكانت نشأته منذ بدايته عقد الثمانينيات من القرن الماضي وحتى سقوط النظام السياسي في العراق التاسع من نيسان 2003.

٤-الاقتصاد الريعي : والذي تميز به العراق من بعد العام 2003 والى يومنا هذا، والذي تمخض عنه وجود الدولة الريعية.

وعند العودة الى ثورة العام 1958 كان رابع مجلس الاعمار ما بين 1955 الى 1961 في سنته الرابعة، وتعهد القادة الجمهوريون بتغيير الاولويات الاقتصادية للنظام الملكي السابق وإعادة تنظيم إدارة التخطيط للإعمار، وذلك لتصحيح بعض مساوئ النظام القديم، وفشل التخطيط في ظل النظام الملكي كان امراً لا مناص منه بسبب اعتماد الاقتصاد وخصوصاً قطاعات النفط والتمويل والمصارف والتجارة الخارجية على الاستعمار البريطاني ،كما ازداد الامر سوءاً بسبب سياسة الإعمار التي ادامت وضع العراق كسوق للرأسمال الاجنبي والسلع الاستهلاكية ومصدر للمواد الاولية الخام وللوقود الرخيص ،ونتيجة لذلك قرر النظام الجديد الجمهوري في العراق الغاء مجلس الإعمار ووزارة الإعمار وتم استحداث «مجلس التخطيط الاقتصادي» ووزارة التخطيط وصممت الخطة الخمسية التفصيلية التي دخلت حيز التنفيذ في العمل 1962 وتضمنت : [8].

١- تم التركيز على الصناعة بدلاً من الري وهو تحول جوهري أذ إن بعض مشاريع الري كانت قد انجزت فعلياً وكان القسم الآخر لا حاجة ضرورية له في ذلك الوقت، وتراجعت الزراعة وخصص لها أقل التخصيصات من الاجمالي.

٢- أعطت الخطة الاقتصادية تصور بزيادة التأكيد على قطاع الاسكان والتعمير ، وذلك بتخصيص 25% من الاجمالي لكن التقارير أثبتت كشف إن 39 مليون دولار صرفت على إسكان ذوي الدخل المحدود من أصل 392 مليون دولار لقطاع الاسكان والتعمير فقد انفق القسط الاكبر على مشاريع وزارة الدفاع وعلى إسكان ضباط الجيش.

٣- لم تهتم الخطة لاستيعاب القطاع الخاص ضمنها.

٤- بلغت نسبة الانفاق الفعلي للمدة من العمل 1958- 1963 بنسبة 42, 2٪ من التخصيصات مقارنة بنسبة 57% خلال الاعوام 1951– 1967.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات العدد التاسع عشر– آذار 2023 – شعبان 1444
ISSN-2536-0027

كما اتسم الأداء الاقتصادي لتلك المراحل بالتفاوت في الهيكلية والرؤية الاستراتيجية مما انعكس قطعاً على الأداء الاقتصادي ومن الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والموازنة العامة للحكومة وما تضمهُ من نفقات وإيرادات وكان ذلك نتيجة طبيعية للتباينات السياسية والتغيرات الراديكالية التي عاشها العراق وتمثلت بما يلي: [9].

١- كانت لتطبيقات قوانين الإصلاح الزراعي في العام 1961 وعام 1971 آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد الزراعي.

٢-هناك نتائج سلبية ناجمة من تدخل الحكومة في الاقتصاد من خلال تعطيل آليات وخطط العمل الاقتصادي وكانت البداية الاولى في العام 1964 عندما صدر قرار تأميم من الشركات الريادية العراقية.

٣-تدمير قيم العمل في المجتمع وخلق نمط جديد من القيم وعناوينها الوظيفة الحكومية ومن جانب اخر كانت هذه بمثابة البداية لشيوع وانتشار ظاهرة الفساد المشروع.

٤-هيمنة الحكومة على القطاع الاقتصادي في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وتوسعت النشاطات الحكومية وتقلص دور القطاع الخاص.

٥- اعتمد العراق في عقد السبعينيات من القرن العشرين على النفط في تمويل موازناته وخاصة التنموية ،وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار النفط التي شهدتها اسواق النفط بعد العام 1973،اذ تدفقت فوائض كبيرة من العملات الاجنبية (الدولار) وبمعنى ان العراق تحول الى دولة ريعية تعتمد الإيرادات النفطية في تنظيم موازنتها الاستثمارية والتشغيلية.

ومنذ بداية عقد الثمانينيات وبداية الحرب العراقية- الايرانية التي امتدت من العمل 1980 - 1988 اصبح الاقتصاد العراقي والتنمية في المسار التنازلي، فمن الاضرار التي نجمت عن هذه الحرب خسارة ما يقارب 62 مليار دولار من العائدات النفطية إضافة الى 105 مليار دولار نفقات عسكرية، كما وتمثلت اولى كوارث الحرب في تدمير منشآت تصدير النفط فقد شملت محطات تحميل الضخ وأنابيب النقل مما أدى الى تقليص مستويات الإنتاج وقاد إلى التراجع في الإيرادات النفطية فأن غلق الموانئ العراقية على الخليج العربي قد اضطر العراق الى اللجوء الى المسالك البرية عبر تركيا والكويت والأردن، مما أثر بشكل كبير على زيادة أسعار تجهيز مستورداته، ونتيجة لذلك كان الناتج المحلي الاجمالي قد تراجع بنسبة ١,١٪ سنوياً خلال مرحلة الحرب وليسجل خسارة قدرها 342 مليار دولار، ثم جاءت حرب الخليج الثانية في العام 1991 لتلحق دماراً كبيراً بالبنى التحتية العراقية بينما اتجه الاقتصاد العراقي الى انهيار كبير خلال 12 عاماً متواصلة فالأضرار الجسيمة التي خلفتها 130 الف طن من المتفجرات التي القيت والحقت اضرار فادحة بمحطات الطاقة الكهربائية وخطوط السكك الحديدية والطرق والجسور والمطارات والمباني العامة ومصانع البتروكيمياويات والحديد والفولاذ الخ، واثر قانون حظر تصدير النفط العراقي والذي كان المصدر الاول للحصول على العملة الصعبة تدنت قيمة الناتج المحلي الاجمالي من 47 مليار دولار عام 1990 الى 12 مليار دولار في العام 1991 كما ان قلة المنشآت الصناعية في تلك المرحلة اثر على بطئ عملية التنمية بشكل كبير [10] . جدول رقم (1) يوضح عدد المنشآت الصناعية حسب نوع الصناعة (2001-1998)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات العدد التاسع عشر– آذار 2023 – شعبان 1444
ISSN-2536-0027

الصناعة القطاع	قطاع عام	مختلط	تعاوني	خاص	خاص
التعدين والاستخراج	2	-	-	-	-
المواد الغذائية	7	3	-	180	180
المشروبات الغازية والكحولية	-	2	5	27	27

المصدر : حاكم محسن محمد ، تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق بالإدارة الكفوءة للعوائد النفطية ، مجلة أهل البيت ،كربلاء، العدد3 ، ابريل 2006، ص 86.

وكان هذا واقع العراق في حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي الى بداية الألفية الثالثة، اذ كانت الحروب المدمرة والحصار الاقتصادي الأثر الكبير في تراجع العملية التنموية في جميع مجالاتها، فالحرب والآلة العسكرية تبتلع كل ما يساعد على الانتاج والتنمية وهذه سمة اتسم بها الواقع التنموي والاقتصادي في العراق في تلك الحقب ولم يستطع العراق من النهوض بسبب الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية .

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه التنمية في العراق بعد العام 2003

ورث العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003 ،تركة ثقيلة فقد تصاعدت الدعوات من قبل الجهات الدولية وبعض الدول المانحة منذ العام 2003،بسبب ما سببه الاحتلال من حجم هائل من الدمار، وبدأت الدول المانحة تطرح حلولاً واستراتيجيات لمعالجة أزمة الديون الخارجية ،ولكن كانت قد فرضت صيغ تدخلها بالاشتراط بتخفيض الدعم لمفردات البطاقة التموينية ورفع أسعار المشتقات النفطية مقابل المساهمة بتخفيض الديون وبالتعاون مع نادي باريس *(11).

لقد تعرضت التنمية المستدامة في العراق لتحديات متعددة مما عرقلت السير في النهج الصحيح يمكن ادراجها بالنقاط الآتية :(12).

اولاً: التحديات السياسية وتشمل

أ- الواقع السياسي والامني: يمثل الوضع الامني في العراق من أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة بصفة عامة، وهذا ما شهده العراق منذ العام 2003، مروراً باحتلال (داعش) لثلث أراضي العراق في العام 2014 الى الوقت الحاضر، فالحرب مع داعش الإرهابي اوقف عملية التنمية بشكل كلي، فالاضطراب السياسي لا يقل خطورة عن الاضطراب الأمني من حيث التأثير على وضع الاستثمار والاقتصاد وهو وضع لا يمّكن الشركات الأجنبية بالعمل في ظل بيئة آمنة.

ب - الفساد الاداري والمالي: من الأسباب والتحديات الأساسية لعملية التنمية في العراق، اذ لم تنجح الهيئات المتعددة التي تأسست في العراق بعد العام 2003، من إن تضع حداً للفساد الإداري والمالي في العراق، فالفساد هو استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، وكما عرفها البنك الدولي بأنها "اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"، فالفساد الإداري هو الذي يتعلق في الخلل بالإدارة العامة وله الأثر الاكبر في انتشار ظاهرة الفساد الاداري بالعراق، ويتضمن عدم تحديد الواجبات بدقة في المؤسسات الحكومية مع تعقد الإجراءات الإدارية وضعف الأجهزة الحكومية وعدم ربط الرواتب بالكفاءة والنزاهة مع عدم توفر الشفافية (13).

كما يتمثل الفساد المالي في العراق في بعض الانحرافات المالية ومخالفة قواعد الاحكام المالية التي تساهم في تنظيم سير العمل الإداري والمالي للحكومة او مؤسساتها ومخالفتها تعليمات أجهزة الرقابة المالية ،ويمكن ملاحظة آثار هذا الجانب في الرشاوي والتهرب الضريبي والاختلاسات والمحسوبية في التعيينات الوظيفية ، كما لم تفلح الهيئات المتعددة والاجراءات المختلفة ان تضع حداً للتردي في نزاهة الاقتصاد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات العدد التاسع عشر– آذار 2023 – شعبان 1444
ISSN-2536-0027

ولعل اهم اساس يقوم عليه الفساد هو ما يسمى بالفساد الشبح وهو الحالة التي يجمع عليها الفاسدون ويهاجمون فيها الفساد وكأنهم يخلطون الاوراق بحيث يصعب تشخيص حالة الفساد ، وشمل الفساد عقود المقاولات وفساد الوظائف الوهمية وصفقات العمولات وتقاسم ايرادات الجمارك والضرائب المباشرة وبيع وشراء العملات الاجنبية ..الخ(14).

ج - التحديات البيئية : وتركز على إن البيئة العراقية خلال العقود الثلاثة كانت قد تعرضت الى العديد من الصراعات والحروب الدامية مع سوء الإدارة والاستخدام ونجم عن ذلك آثار متعددة تتعلق بالتصحر والتلوث البيئي وندرة المياه، وكلها أمور عطلت التنمية وعدت إلى يومنا هذا من أكبر التحديات التي يمر بها العراق، وأهم المشاكل التي تواجه التنمية في العراق اليوم مشكلة التصحر فنسبة الاراضي الصحراوية في العراق اليوم ٤٢,٥٪ من مساحة الكلية واهم اسباب التصحر هو سوء ادارة الاراضي والممارسات الخاطئة في استخدام الاسمدة الكيميائية مع ارتفاع في درجة الحرارة والجفاف وقلة هطول الامطار الخ، فهناك العديد من الاسباب التي اثرت على البيئة العراقية وعرقلت من خطوات التنمية يمكن ادراجها بالنقاط الآتية (15).

1.تطور القطاعات الانتاجية والاقتصادية ونموها غير المستدام وباختلاف المستويات.
2.التزايد الكبير بالنمو السكاني اذ يعد العراق الاعلى بالمنطقة من حيث النمو السكاني وهذا بالتأكيد سيؤثر بشكل واضح على كمية الموارد المتوفرة .
3.الاساليب البدائية في تعامل المؤسسات المختلفة مع الملوثات الناتجة عن نمو وتطور قطاعاتها المتنوعة .
4.آثار الحروب المريرة والمتعاقبة على العراق والتي امتدت لشمل هواء العراق وترابه وكافة عناصر البيئة .
5.علاقة المواطن العراقي غير الودية والصديقة مع البيئة ، مع سوء استغلال محيطه الحيوي البيئي.

ثانياً: التحديات الاقتصادية: تتمثل التحديات بالجانب الاقتصادي جوانب كثيرة يمكن ادراجها بالتالي: (16) .

أ- السمة الريعية للاقتصاد العراقي: تمثل سياسة التنويع الاقتصادي أحد أهم وسائل تحقيق التنمية وتمثل عملية التنويع تحدياً كبيراً للاقتصاد العراقي نتيجة لاعتماده الكبير على النفط، اذ بلغت مساهمة قطاع النفط أكثر من 50,1% من الناتج الاجمالي على سبيل المثال للمدة من(2003- 2014)، بينما تشكل الايرادات النفطية (97%) من الإيرادات العامة, والصادرات النفطية تشكل(٩٨%) من إجمالي الصادرات للمدة نفسها مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط الخام في السوق العام وهذا ما حصل نهاية العام 2014.

ب - أرتفاع معدلات البطالة: إن ضعف القدرة على توليد فرص العمل وتواضع مستويات الانتاج وكفاءة الإدارة أديا إلى تفاقم مشكلة البطالة ولا سيما بين الشباب الخريجين وإن غالبية الأفراد العاطلين هم من الفئة العمرية (15- 2٩).

ج - أرتفاع معدلات الفقر: فاقم الوضع الأمني والاقتصادي بعد العام 2014 من معدلات الفقر في العراق لتعود إلى ما كانت عليه قبل العام 2012 بواقع 22,5% مما يشكل عبئاً حقيقياً على استراتيجية التخفيف من الفقر .

د- ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي: مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي يقاس على أساسه مدى تطور المجتمعات، اذ إن تمكين المرأة ومشاركتها بالفعاليات كافة أصبح من الاولويات الوطنية وقد

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات العدد التاسع عشر– آذار 2023 – شعبان 1444
ISSN-2536-0027

حقق معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي 18% مقابل 9, 74 ٪ للذكور وهذا يؤشر الى تدني مساهمتها في عملية التنمية .

هـ - العجز الكبير في الموازنة الاتحادية: تفاقم العجز في الموازنة متأثر بالهبوط الحاد في أسعار النفط وتدهور في الأوضاع الأمنية بعد منتصف العام 2014،وما ترتب على ذلك من زيادة في الإنفاق العسكري وغيرها من النفقات لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي، اذ شكل هذا الانفاق أكثر من 20% من موازنة العام 2016، بحيث تجاوز العجز المتحقق نسبة 22% وهذا مؤشر خطير ولا سيما وان نسبة الحدود المسموح بها والآمنة لعجز الموازنة هي 3% على وفق أتفاقية "ماستريخت" .

و- أعباء المديونية العامة: نتيجة تعرض العراق لضغوط وأزمات معقدة ومتتالية سجل إجمالي الدين ارتفاعاً ملحوظاً لأسعار النفط عالمياً، وارتفاع الإنفاق العسكري في ظل العمليات العسكرية ضد داعش الإرهابي وتبلغ قيمة الديون على العراق في العام 2015 (122,1) مليار دولار مقابل 87 مليار دولار في العام 2014.

ز- فشل السياسات الاقتصادية: هناك إخفاق في السياسات الاقتصادية في العراق من حيث جانبها المالي او التجاري او الزراعي او الصناعي او غيرها من السياسات في ظاهرة سوء استخدام إيرادات النفط ،وما ترتب على ذلك من تدهور في مستويات الانتاج والإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية ،وضعف مستوى التنويع الاقتصادي وتعميق مظاهر الاختلال والتشوه في الاقتصاد العراقي، وأبرزها التشوه في الهيكل الاقتصادي نتيجة سيطرة القطاعات النفطية وتراجع القطاعات السلعية وفي مقدمتها القطاع الزراعي والصناعي والكهرباء والمياه، والتشوه في سعر صرف الدينار والتشوه في نظام الضرائب وهيكل أسعار الفائدة والتشوه في عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية وتوزيع الثروة والدخل [17].

ثالثاً: التحديات الاجتماعية: تعد التحديات الاجتماعية من أكثر التحديات التي تعرقل التنمية الحكومية ولا تقل خطراً عن الجانب الاقتصادي وفيما يلي التطرق لها :

أولاً: الأمية: تمثل العلاقة بين التنمية والأمية علاقه مترابطة وجدلية، فالتنمية لا يمكن ان تنجز او إن تتحقق من دون وجود مجتمع متعلم يمثل المرتكز لها، فالأمية لا يمكن زوالها والقضاء عليها الا من خلال وجود عملية تنموية شاملة تستهدف تمكين جميع أفراد المجتمع من فرص العيش الكريم والتعليم على سلم الأولويات، ومن الملاحظ ان مستوى التعليم قد ازداد سوءاً بعد العام 2003، أذ تفاقمت مشاكل التعليم وتراكمت في ضوء ما تفجر من صراع، اذ ذكر تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة إن نسبة الالتحاق بالتعليم الأساس بلغت حوالي 46% في العام الدراسي(2006-2007) وان 28% فقط من التلاميذ في سن التخرج كانوا قد تمكنوا من حضور امتحانات نهاية العام، لقد أصبح النظام التربوي في العراق من أكثر الأنظمة التربوية تأثراً بحدة الاعتداءات، وان العنف الإرهابي الذي أستهدف النظم التعليمية تسبب في حرمان عدد متزايد من الاطفال من حق التعليم في تلك المرحلة الخطيرة [18] .

وكانت وزارة التخطيط العراقية قد أعلنت إحصائية نسبة الأمية لعام 2021 عبر المتحدث باسم الوزارة «عبد الزهرة الهنداوي» وأكد «إن نسبة الأمية في العراق بلغت 12% للأفراد بعمر ١٠ سنوات فما فوق وان نسبة الامية بالنسبة للذكور 7,6% والامية بين الاناث بعمر ١٠ سنوات فما فوق بلغت 17% وان محافظة ميسان اعلى محافظة بنسبة الأمية بلغت 22% تليها دهوك بنسبة 19% والثالثة محافظة المثنى بنسبة 18%» ، ولكن بعد استعادة الاراضي العراقية من داعش الإرهابي بدأ التعليم يستعيد عافيته شيئاً فشيئاً، ولكن مازال العراق لم يحقق القدرة الكاملة على إحداث التحول المنشود في مجال التعليم ، على الرغم مما يشهده من زيادة في معدل الالتحاق بالمدارس بمختلف درجاتها ، فالعراق يعاني من اتباع

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات العدد التاسع عشر– آذار 2023 – شعبان 1444
ISSN-2536-0027

أساليب التعليم المتأخرة نوعاً ما ، فضلاً عن انعدام فرص التعليم ، وكذلك يشهد التأخر في البنى التعليمية ، اذاً مازال العراق يقع ضمن دائرة التحديات الكبيرة ولكن من الممكن ان يتقدم من خلال القضاء على المشاكل الهيكلية للتعليم [19].

ثانياً: الهجرة والنزوح: لقد أدت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي إلى تفاقم تحدي الهجرة الداخلية والخارجية في العراق، فهجرة العقول العلمية والكفاءات والنخب قد ازدادت بشكل واضح بعد العام 2003 ، بسبب أحداث الاغتيالات العشوائية والمنظمة اذ كان الأطباء والأساتذة الجامعيين من أ كثر الفئات تعرضاً لمحاولات الاغتيال وبلغت حالات الاستهداف الموثقة للمدة بين 2003 - 2006 ما يقارب 380 حالة استهداف، وهناك الكثير من الحالات لم توثق بسبب الخوف من الانتقام والتعقب، مع ضعف وافتقار الجهات الحكومية للتوثيق الأمر الذي كان له الأثر المباشر في تناقص رأس المال البشري وخاصة في قطاعات التعليم والصحة [20].

وكانت أزمة النزوح قد اثرت بشكل واضح في تفاقم مؤشر المستوى المعيشي والدخل، فقد تركت مسألة النزوح على العوائل أثر كبير من حيث بقاءها دون موارد وعمل وممتلكات مع عدم توفر السكن الملائم مترافقة مع نقص في المواد الغذائية الرئيسة، والدخول انخفضت بنسبة ٦١,٦ ٪ بسبب انخفاض دخل العمل بنسبه ٦٢,٥٪ نتيجة لفقدانهم لوظائفهم مع صعوبة الحصول على فرص للتعليم، كما عانى النازحون من تحديات سكنية وصحية، بسبب سكنهم في المخيمات ومنهم من سكن المدارس، وهذا يؤكد ان مثل هذه الازمات العميقة والنزاعات تعطل فرص التنمية بشكل مؤكد وتعد الخطر الكبير على المجتمعات والأفراد وهذه الازمات تجعل من عملية التنمية بعيدة واكثر صعوبة [21].

ثالثاً: ضعف دور المرأة العراقية في المساهمة بعملية التنمية

لا تزال المرأة العراقية تعاني من تهميش لدورها الفاعل في المشاركة والمساعدة في عملية التنمية، على الرغم من تأكيد الدستور على أهمية مشاركة المرأة في الهيئات التشريعية بنسبة لا تقل عن 25% ،اما في جوانب الاقتصادية فأن مشاركة المرأة محدودة، الا في قطاعات مثل التعليم والزراعة، وقد أظهرت نتائج المسوحات ان هناك علاقة طردية بين متوسط العمر عند الزواج الاول ومستوى التعليم بمعنى انه متوسط عمر الفرد يرتفع مع حصول الفرد على مؤهل علمي أعلى، وهناك ارتفاع فرصة مشاركة المرأة مع حصولها على مؤهل علمي، اذ ان التعلم من أهم المؤشرات التي تحدد مستوى مشاركة المرأة [22].

وبالنسبة لسوق العمل لا تزال هناك فجوات في مشاركة المرأة مع الرجل في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكل ١٠ أفراد من الذكور يكون فرد واحد من العاملين هم من النساء وهذا الانخفاض يعود الى اسباب اجتماعية تخص الاعراف والتقاليد والاسباب الاقتصادية تتمثل بعدم قدرة مؤسسات الدولة في توفر بيئة ملائمة ومناسبة لعمل النساء، وهذا الانخفاض في مشاركة المرأة في التنمية ورغم ان نسبة النساء في العراق قد تكون تجاوزت ال 50% من عدد السكان مما يتطلب من صانع القرار ان يضعوا الحلول الآنية والمستقبلية لتهيئة بيئة جاذبة لعمل النساء [23].

كما يلاحظ ان هناك اختلافاً في النوع الاجتماعي في مجال البنية الوظيفية في المجتمع العراقي، اذ تزداد نسبة عمل المرأة العراقية في القطاع الحكومي عن ما هو عليه في القطاع الخاص اذ تبلغ (٥٩,٦٪) للأول، و(٣٩,٣٪) للثاني في العام 2011،ويرجع ذلك الى تفضيل المرأة للقطاع الحكومي لان ظروف العمل تكون مناسبة لها من حيث مواعيد العمل والاجازات، فضلاً عن ما يوفره العمل في القطاع الحكومي من الأمان الوظيفي والضمان الاجتماعي خلافاً لما يتطلبه القطاع الخاص من التزامات زمنية تتعارض مع الالتزامات الأسرية للمرأة، وبالنسبة للظروف الاجتماعية التي مر بها العراق في العام 2014 نرى وجود

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات العدد التاسع عشر– آذار 2023 – شعبان 1444
ISSN-2536-0027

العديد من الاختلالات البنيوية والوظيفية مثل مظاهر التمييز الجندري مترافقة مع أتساع ظاهرة العنف بمختلف أشكاله ضد المرأة وزديادة كبيرة في عدد النساء المهجرات لتصل الى أكثر من مليون ونصف امرأة، وازدادت مظاهر التسول والعوز وزيادة نسبة الارامل والمطلقات والايتام والتسرب من التعليم، وعلى الرغم من المكاسب التي حصلت عليها المرأة بدستور العام 2005 ، الدائم الا ان الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي كان قد أضعف من دور المرأة في العملية التنموية بوصفها تمثل نصف المجتمع العراقي، مما يتطلب من صانع القرار العراقي إن يضمن حصولها على حقوقها الدستورية بعيداً عن الاقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[24].

ومن كل التحديات التي ذكرت والتي تعيق العملية التنموية في العراق هناك ايضاً تحديات تواجه عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العراق يمكن أجمالها بالنقاط الأتية: [25] .

١ـضعف تفعيل بعض التشريعات والقوانين المتعلقة بأجندة أهداف التنمية المستدامة .

٢ـالحاجة الى تفعيل التعاون الدولي في مجال تكيف أهداف التنمية المستدامة التي لا تتطابق مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي العراقي .

٣ـ الحاجة الماسة لوجود ودعم المنظمات الدولية في مجال تنفيذ المسوح والتي توفر مؤشرات التنمية .

٤ـالمؤسسات الحكومية في العراق لا تتوفر فيها دقة للسجلات الإدارية وربما انعدامها.

٥ـ عدم إقرار قانون الاحصاء الذي يساهم في الزام المؤسسات كافة في توفير المؤشرات للجهاز المركزي للإحصاء .

٦ـ ضعف التمويل المالي كان قد أثر سلبياً على تنفيذ المسوح الإحصائية الدورية والمسوح المتخصصة.

٧ـ توقف العمل في عدد من مديريات الإحصاء في المحافظات والأقضية التي تعرضت لإرهاب داعش ،أصبح من الصعب الحصول على مؤشر إحصائي وطني او مؤشر لهذه المحافظات.

والان نعود لمؤشر السلام العالمي كان العراق قد احتل المرتبة الثالثة الاقل سلاماً في العالم في بلد تعداده ما يقدر بي 41,1 مليون نسمة، فقد تكبد تكلفة اقتصادية للعنف قدرت ب 26% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2019،وقد أثرت النزاعات والتقلبات الاقتصادية التي يتعرض لها العراق منذ العام 2003 على الاوضاع الإنسانية، اذ تشير التقديرات الى ان4,1 مليون عراقي بحاجة الى مساعدة انسانية حسب إحصائيات العام 2021 من هم 3 مليون طفل، مع وجود أكثر من1,2 مليون شخص نازحاً داخلياً حسب إحصاء عام 2021 مع وجود حوالي 246 الف لاجئ سوري يعيش معظمهم في إقليم كردستان [26].

جدول رقم (2) يوضح مؤشر السلام للتنمية المستدامة في العراق لعام 2019

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات العدد التاسع عشر– آذار 2023 – شعبان 1444
ISSN-2536-0027

الانجاز	القيمة	المؤشرات
جرائم القتل لكل من السكان(100,000)	9,9	تحديات كبيرة
الموقوفون غير المحكوم عليهم (%)	0,3	تم الانجاز
السكان الذين يشعرون بالأمان يمشون بمفردهم ليلاً في المدينة التي يعيشون فيها (%)	60,4	تحديات ملموسة
حقوق الملكية(1-7)	-	لا تتوفر بيانات
تسجيل المواليد لدى السلطة المدنية الاطفال دون سن الخامسة(%)	99,2	تم الانجاز
مؤشرات مدركات الفساد(0-100)	18	تحديات كبيرة
الاطفال الذين تتراوح اعمارهم5-14 بين عاماً المتورطين في عمالة الاطفال (%)	4,7	لاتزال التحديات
عمليات نقل الاسلحة التقليدية الرئيسية من (الصادرات)(ثابتة عام 1990 مليون دولارأمريكي لكل100,000 السكان	0,0	تم الانجاز
مؤشر حرية الصحافة(أسوأ (0-100)	56,6	تحديات كبيرة

المصدر :حسن عبدالله أحمد، مؤشرات اهداف التنمية المستدامة في العراق 2016-2020،مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص22

في ضوء ما سبق نرى ان العراق منذ خمسة عقود يعاني من تحديات جسيمة في عملية التنمية المستدامة منها الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003،مصحوبة هذه التحديات مع تحديات اقتصادية منها اعتماد العراق على صادرات النفط لتحقيق الإيرادات، مما نتج عن ضعف السياسات الاقتصادية وقلة الإصلاحات وبطئ شديد في التنمية مترافقة مع أنتشار الفساد الاداري والمالي، واضطرابات اجتماعية متمثلة بالنزوح والهجرة وارتفاع مديات الفقر والبطالة وتراجع في مؤشرات التعليم والصحة وحقوق الانسان والمرأة والطفل كل هذه العوامل تشكل أبرز التحديات التي تواجه العملية التنموية في العراق .

المبحث الثالث رؤية مستقبلية لدعم عملية التنمية في العراق وسبل مواجهة التحديات كما رأينا سابقاً ان التحديات التي تواجه التنمية في العراق متعددة ومعقدة على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعليه لابد لكل دولة ان يكون لديها السياسات العامة لمواجهة التحديات ودفع عملية التنمية الى الامام، ووضع استراتيجيات وخطط وأهداف وبرامج وتهيأة الاجواء لبيئة تنموية فاعلة وجاذبة على الصعيد الداخلي والخارجي، فالسياسة العامة كما عرفها "جمس اندرسون" ((بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي او جماعي في التصدي لمشكلة او لمواجهة قضية معينة او موضوع معين))، فالسير بطريق التنمية في العراق صعب نظراً للظروف العصيبة التي مر ويمر بها البلد والتي تم ذكرها سابقاً ((عدم التخلف عن الركب)) بهذه المقولة وعدت الدول المنضوية تحت مظلة الأمم المتحدة ومنها العراق بالالتزام بتنفيذ أجندة خطة التنمية المستدامة 2015 - 2030 خلال السنوات الخمسة عشر المقبلة، وكانت قد اعتمدت أجندة التنمية المستدامة بدءاً من العام 2015 لغاية 2030 خطة تنموية متكاملة من سبعة عشر هدف، أهمها هدف القضاء على الفقر ومعالجة تغير المناخ ومحاربة عدم المساواة بين الجنسين ومعالجة الكثير من المستويات التي التزمت بها الدول ومثلت الاهداف التي اعتمدها قادة العالم بالإجماع خطة دولية جريئة وطموحة للقضاء على الفقر بالدرجة الاولى ،اذ ان اهداف التنمية المستدامة التي التزمت بها الدول الاعضاء في منظمة الأمم المتحدة ومن ضمنها الدول العربية تركز على تأطير سياسات هذه الدول للدفع بالجهود العالمية نحو عالم مستدام وخال من الفقر وهذه الاجندة الأممية تتضمن بأن لا يتخلف احد عن

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات العدد التاسع عشر– آذار 2023 – شعبان 1444
ISSN-2536-0027

الركب وبإنهاء الجوع والفقر بجميع صورها واتخاذ اجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ وتحشيد جميع الوسائل وتنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة(27).

وعليه هناك رؤى مستقبلية لمؤشرات التنمية في العراق من منظور السياسات العامة وهي التركيز على:

أ- التعليم ب ــ الصحة ج ـ مؤشر الدخل والمستوى المعيشي

بالنسبة للتعليم يمكن شرح ذلك عبر طرح رؤى عملية تتعلق بموضوع التربية والتعليم في العراق وكيفية تنميتها وتطويرها من خلال ما يأتي:

أ- التعليم: يعد حقل التعليم في العراق التسلسل الثاني في الأهداف الإنمائية للألفية نظراً لما يعنيه التعليم من منظور التنمية البشرية ومن المستدامة، وخلق رأس المال الاجتماعي والثقافي الذي يعد من أكثر أنواع الاستثمار أهمية في حياه المجتمعات الانسانية فقد ارتبط التعليم بالمسيرة الحضارية للعراق وللتعليم ومؤسساته دور في النمو الاقتصادي ويتحدد بأساليب منها (28) .

١-إن التعليم يؤثر في النمو الاقتصادي والتنمية عن طريق إكساب الأفراد المهارات المرتبطة بالعمليات الإنتاجية والإسهام في إنتاج السلع والخدمات.

٢-يساهم التعليم في إكساب قوى العمل بالاتجاهات الملائمة للإنتاج وغرس حب العمل لاسيما العمل اليدوي والتقني مما يساعد على إحداث النقلة النوعية اللازمة من الإنتاج التقليدي الى عالم الإنتاج القائم على استخدام الالة والتقنيات الحديثة .

٣-يزود التعليم قوى العمل بالمعارف والمعلومات والبيانات وأساليب التفكير والإبداع وحل المشكلات وإتخاذ القرار، وهي عوامل مهمة في عمليات القدرة على التغير والتطوير وصولاً إلى تحقيق الجودة الشاملة، فالعلاقة بين التعليم والنمو والتنمية المستدامة علاقة تبادلية أزلية راسخة وقوية، والحكومات العراقية المتتالية منذ العام 2011 أدركت وبشكل قاطع أهمية التعليم في الواقع العراقي ،وزادت الحكومة من انفاقها في العام 2011 قياساً بالعام 2004،وهذا يعني ان الحكومة أدركت ان مستقبل العراق يتوقف على أهمية التعليم و رفده في تطوير اليد العاملة الماهرة والمدربة والمؤثرة في الاقتصاد ككل والدافعة لعملية التنمية، ورغم ذلك لم تتمكن النظم التعليمية في العراق الى يومنا هذا من الارتقاء بنوعية التعليم الى المستوى المناسب للتطور النوعي الحاصل في سوق العمل (29).

وللنهوض بالواقع التعليمي ضرورة مراجعة الإطار التشريعي للسياسة العامة التعليمية وسن قوانين جديدة تساهم في تحسين الأداء التنفيذي من أجل النهوض بمؤشر التعليم في العراق ومن أهمها تحديد دور الحكومة الاتحادية في العراق في رسم وتنفيذ وتقويم السياسات العامة التعليمية، وأهمية تحديد فلسفة التعليم لكي تنسجم مع التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق وخلق الانسجام بين التعليم وسوق العمل، وعلى الحكومة دعم البيئة القانونية للاستثمار في التعليم وفق معايير عملية عالمية من قبل القطاع الخاص.

ب ـ الصحة: يعد العراق واحداً من الدول الرائدة على مستوى دول العالم الثالث في تطور نظامه الصحي على مدى عقود طويلة من القرن الماضي وحتى نهاية السبعينيات من حيث مستوى الخدمات وتنوعها وجودتها والوصول اليها مع استمرار الحرب العراقية- الايرانية لحوالي عقد من الزمن ومن ثم الحصار الاقتصادي الذي تلا احتلال الكويت في مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، فقد شهد النظام الصحي تراجعاً كبيراً وعانى من مشاكل وعقبات مختلفة أدت به الى شبه الانهيار ووزارة الصحة العراقية بعد العام 2003 الى يومنا هذا عكفت على وضع توصيات لتنمية القطاع الصحي يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية (30) .

١-إشراك المجتمع في رسم سياسات الصحية والتمويل الصحي .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات العدد التاسع عشر– آذار 2023 – شعبان 1444
ISSN-2536-0027

٢- زيادة التخصيصات المالية لوزارة الصحة بنسبة 10% من الموازنة السنوية العامة و بنسبة 15% من موازنه تنمية الاقاليم لكل محافظة للقطاع الصحي واعتماد نظام التمويل الصحي.
٣- تقوية إدارة الموارد البشرية من خلال تحديث الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي ووضع خطة استراتيجية للتنمية البشرية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لكل ملاكات وزارة الصحة وخاصة التمريضية.
٤- أيجاد نظام لفصل العمل في القطاع العام عن الخاص بما يعزز من مبدأ التكامل في كلا القطاعين ،مع ضمان حق المواطن في الحصول على الخدمة الصحية ووضع آليات لدعم وتشجيع القطاع الخاص وتطبيق معايير الجودة لكافة المؤسسات الصحية.
٥- تحديد دور وزارة الصحة في التخطيط والتنفيذ والمراقبة لمختلف البرامج الصحية.
٦- مناقشه تبني وزارة الصحة الاستراتيجيات جديدة مثل اللامركزية في التخطيط والتنفيذ والمشاركة والخصخصة والتأمين الصحي.
٧-وضع برنامج العمل الدوائي العراقي لتحديد حجم الاحتياج الدوائي والأجهزة والمعدات الطبية واليات الخزن والاستيراد والتوزيع والمراقبة والاشراف
٨- تبني استراتيجية وطنية للتعليم الصحي والطبي وعلى مختلف المستويات.
٩- تطوير برنامج معلوماتي إحصائي ووضع آلية للانتقال نحو الإدارة الكترونية.

ج - مؤشر الدخل والمستوى المعيشي:

يعد المستوى المعيشي والدخل من أهم المؤشرات الأساسية لعملية التنمية المستدامة كما تعاني السياسات العامة لرفع مؤشر المستوى المعيشي والدخل من العوز التشريعي، ولعل من أهم القوانين التي يتوجب تشريعها قانون الضمان الاجتماعي الشامل للسكان النشطين اقتصادياً وفي سن العمل وفي كلا القطاعين العام والخاص، اذ يعد وجود قانون ضمان اجتماعي عادل وشامل ضمانة أساسية لرفع مستوى الدخل وتحسين المستوى المعيشي للفرد العراقي فلا يزال كثير من المواطنين العراقيين محرومين من وجود تلك الضمانات الاجتماعية التي تحقق لهم مستوى معيشي لائق كما ان نظام البطاقة التموينية يعاني من معوقات حقيقية يجب معالجته بسبب عدم توفر مواد البطاقة التموينية في بعض الاحيان، بسبب قلة التخصيصات المالية، ويجب ان يعاد النظر بآلية توريد مواد البطاقة التموينية بعيداً عن الشركات الفاسدة وان تقوم وزارة التجارة بالتعاقد مع دول وبعقود متكافئة ومن خلال لجنة وزارية قانونية متخصصة تضمن وجود أنواع المواد الغذائية ومن خلال ذلك يتحقق الامن الغذائي للفئات الفقيرة وهو جزء أساس من رفض عملية التنمية المستدامة في العراق، مع وجوب مكافحة الفساد الذي يعرقل اي مشروع تنموي [31] .

وما يمكن الاشارة اليه من قدرة العراق على تحقيق التنمية المستدامة ، استطاع العراق ما بين الاعوام 2016-2020 إن يحقق تقدماً بمقدار 6,5 في مؤشر التقدم بالأهداف ، اذ حقق العراق خلال العام 2016 مؤشر بلغ 56,6 وجاء في المرتبة 118 من أصل 157 دولة ، وتقدم إلى مؤشر بلغ 63.1 في العام 2020 ، وجاء في المرتبة 113 من أصل 166 دولة ، وحقق مستوى اقليمي من 62.3 إلى 66.3 على مستوى المشرق ، وتعد قيمة الدرجة التي تقدم بها العراق هي نسبة شبه مقبولة قياساً بمديات التقدم التي احرزتها الدول الريعية ولاسيما الإمارات وعمان وقطر والكويت وهذا يرجع الى المشاكل التي مازال العراق يقع في دائرة التحديات مثل الفقر والبطالة ويمكن توضيح مؤشر التقدم للعراق خلال المدة 2016-2020 [32] .

ينظر جدول رقم (3)مسار درجة التقدم في أهداف التنمية المستدامة للعراق (2016-2020)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات العدد التاسع عشر– آذار 2023 – شعبان 1444
ISSN-2536-0027

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر التقدم	56.6	56,6	53,7	60,8	63,1
الرتبة بين الدول	118	118	127	117	113
عدد الدول	157	157	156	162	166

المصدر: حسن عبد الله احمد ،مصدر سبق ذكره، ص 3

في ضوء ما تقدم نرى ان التنمية في العراق تواجه تحديات عديدة ويجب وضع استراتيجيات وسياسات عامة ناجحة تأخذ بنظر الاعتبار مؤشرات التعليم والصحة والدخل والمستوى المعيشي والبيئة بوصفها اهم مؤشرات يجب اعطائها الأولوية اللازمة من قبل المشرع في العراق فهي الاساس في رفد ودعم عملية التنمية المستدامة في العراق ويجب الاهتمام بهذه القطاعات الأساسية.

الخاتمة

كما رأينا سابقاً ان موضوع التنمية بشكل عام من المواضيع في غايه الأهمية بالنسبة للعراق الذي يمتلك مقومات مادية وبشرية يستطيع من خلال توظيفها بالشكل الصحيح بوضع العراق في مصاف الدول الكبرى، ولكن نتيجة تعرض العراق لأزمات وصراعات وحروب متلاحقة أدت الى عرقلة التنمية بل الى توقفها، فقد كان للتحديات الموروثة الاثر الكبير في عدم الوصول الى النتائج المرجوة في دفع وديمومة عملية التنمية، فالعراق بعد العام 2003 عانى من تبعات الاحتلال الامريكي التي ادت بالبلاد الى انتشار الفقر والنزوح الداخلي والهجرة الى الخارج وانخفاض مستوى التعليم والواقع الصحي تدهور بشكل ملفت مع انخفاض حاد في المستوى المعيشي، في ظل تراجع خطط التنمية نتيجة للإرهاب والعمليات العسكرية والتي زادت من حدة النفقات على الجوانب الأمنية والعسكرية في مقابل تراجع واضح في مديات التنمية بكل جوانبها، ومن خلال ما تقدم يمكننا التوصل الى التوصيات الآتية :

1.لابد على الدولة من مواصلة التنويع في مصادر الدخل القومي للبلد وعدم الاعتماد على مصدر دخل احادي هو النفط ، بوصفه مورد ناضب مستقبلاً.

2.تشجيع مشاركة الاستثمار الاجنبي في القطاعات غير النفطية وتوفير الأمن اللازم للشركات والدول المستثمرة في العراق .

3.لابد من توفر ارادة سياسية قادرة على وضع خطط التنمية الشاملة لعقود مع تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق هذه الخطط في الواقع ومتابعة تنفيذ الخطط التنموية بتعاقب الحكومات السياسية وعدم التوقف والغاء ما سبق.

4.تشجيع الصناعات العراقية فضلاً عن القطاع الزراعي من أجل استيعاب الايدي العاملة وخلق فرص التشغيل مما يؤدي الى إحداث نهضة كبيرة في القطاعين الصناعي والزراعي والتقليل من الاستيراد الخارجي قدر المستطاع .

5.تطبيق اجراءات مكافحة الفساد بكل صرامة بجميع قطاعات الدولة عبر اجهزتها المختلفة المنوطة بذلك وتطبيق القانون على الجميع ، فالفساد الوجه الاخطر مع الإرهاب فهو يقود الدولة الى الانهيار .

6.تحسين خطط التعليم من رياض الاطفال وحتى التعليم الابتدائي والثانوي وصولاً الى الجامعات مع مواكبة احدث وسائل التطوير العلمي والمعرفي ، وتخصيص ميزانية جيدة للنهوض بالواقع التعليمي في العراق.

7.التقليل من مستويات الفقر بين المحافظات عبر الاهتمام بمؤشرات الصحة والتعليم وحقوق الانسان ،وتوفير تخصيصات مالية لتطوير البنى التحتية في المحافظات مع وجود لجان مشرفة لمتابعة تنفيذ المشاريع التنموية ومستوى تحقيق الانجاز من عدمه .

المصادر

١-عبد السلام نوير، نظريات التنمية واسباب التأزم: دراسة نقدية مجلة التفاهم، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، المجلد 18،العدد 68، ٢٠٢٠ ،ص139، وينظر أيضاً: سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة : المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999، ص 37.
٢-باسم الكندي، التنمية رحلة في المفهوم والنظريات https://shababtafahom.com/post2021
٣-مالك عبد الله المهدي، مفهوم التنمية الاجتماعية: رؤيه مستقبلية، مجلة الدراسات المستقبلية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 17،العدد١، ٢٠١٦،ص3-4.
٤-اسماء منصور، مفهوم التنمية ومجالاتها
https areas : mqaall. Com/concept-development.p.2.
٥-علاء احمد كساسبة، اهداف التنمية المستدامة
https://mawdoo3.com/2019/
٦-همسة قصي عبد اللطيف وعمر عدنان خماس، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 بين الواقع والطموح، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، المجلد، ١العدد ١٠، 2017،ص166 ، وقارن مع :حاكم محسن محمد ، تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق بالإدارة الكفوءة للعوائد النفطية ، مجلة أهل البيت ،كربلاء، العدد3 ، ابريل 2006، ص 86.
٧-أعياد عبد الرضا وعدنان كاظم الشيباني، الاقتصاد الريعي واثره في بناء دولة العراق وقوته، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 13 ،العدد٥٦، ٢٠١٧،ص277-278.
٨-عباس النصراوي، التنمية والنفط بين 1958- 1968،شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2018.
Iraqieconomists. Net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018.p.3-4، قارن مع توفيق صبري المرياتي ، الحروب وآثارها على الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، 2007، ص 81-87.
٩-سرمد كركب الجميل ونمير امير الصائغ وعدي سالم، تقرير الاقتصاد العراقي التحديات والخيارات، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية، اسطنبول، 2018.
١٠-صحيفة الاتحاد (الامارات) بتاريخ 2006/10/26.
١١-عطارد عوض عبد الحميد، نحو منهج وطني الاصلاح الاقتصادي في العراق ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعه بابل، العدد 11،حزيران 2014،ص132.
*نادي باريس: مجموعة غير رسمية من الحكومات الدائنة تجتمع بصفة دورية في العاصمة باريس منذ العام 1956 ، وذلك لإعادة جدولة الديون الثنائية، وتقوم الخزانة الفرنسية بأعمال الأمانة لهذه المجموعة، ويجتمع الدائنون عادة مع البلد المدين لإعادة جدولة ديونه كجزء من المساندة الدولية المقدمة إلى البلد الذي يواجه صعوبات كبيرة في خدمة ديونه ويطبق برنامج تصحيح مدعم بموارد صندوق النقد الدولي، وليس هناك أعضاء ثابتون في نادي باريس، واجتماعاته مفتوحة لجميع الدائنين الرسميين، الذين يقبلون إجراءاته، والدائنون الأساسيون هم بصفة رئيسية البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي، ولكن هناك دائنون آخرون يحضرون اجتماعاته بحسب حالة البلد المدين المعني، وقد أصبحت روسيا عضواً في نادي باريس في ايلول من العام https://archive.unescwa.org/sd-1997 glossary/paris-club

١٢-كريم سالم حسين، نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام 2030 في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2018،ص20.

١٣-محمد سلمان محمود وهيفاء مزهر الساعدي، الفساد الاداري في العراق الاسباب والمعالجات، كليه القانون، بحث منشور في وقائع المؤتمر السنوي الثالث عشر لكليه القانون، جامعة بغداد، 2017 ،ص5.

14.تغريد وسلمان داوود، الفساد الاداري والمالي في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي (اسبابه، انواعه، مظاهره وسبل معالجته، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد 10 ،العدد٣٣، ٢٠١٥، ص100، وينظر بالتفصيل : همام الشماع ،الفساد الإداري والاقتصادي في العراق ،مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة، كانون الثاني 2019،ص2-3.

15. كريم سالم حسين، مصدر سبق ذكره، ص21، وينظر: مايح شبيب الشمري ، الاستدامة في اطار التنمية :رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة للعراق ، مجلة مركز دراسات الكوفة ،المجلد 1،العدد2020،57،ص24.

16. المصدر نفسه، ص 18 -19 .

17. فلاح خلف الربيعي، التحديات التي تواجه الاقتصاد والتنمية في العراق، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة، 2010.

18. مثال عبد الله العزاوي، اشكالية العلاقة بين الأمية والتنمية في المجتمع العراقي، مجلة الآداب الفراهيدي، العراق، العدد 17،كانون الاول 2013، ص265.

١٩- حسن عبد الله أحمد ، مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في العراق (2016-2020)، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،بغداد ، 2021 ، ص 9 -10 ، وينظر ايضاً: التخطيط تعلن نسبة الأمية خلال عام 2021، المركز الخبري الوطني

https://nnciraq.com/113579

20-عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي، السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق: الواقع والتحديات والمستقبل، دار امجد للنشر والتوزيع عمان 2022 ،ص 343.

21- المصدر نفسه، ص 344.

22 - شراكة المرأة العراقية في استدامة التنمية والاندماج في الاقتصاد العراقي، ورقه عمل وحدة احصاءات النوع الاجتماعي، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، 2016 ،ص1

23- المصدر نفسه، ص2.

24- عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص346-347.

25- تجربة العراق ازاء متابعة وتقييم اهداف التنمية المستدامة قسم احصاءات التنمية البشرية العراق 2017، ص6.

٢٦-العراق، البوابة العربية للتنمية

https://arabdevelopmentportal.com

٢٧- ينظر : جيمس أندرسون ، صنع السياسات العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2009 ، ص 15، وينظر: أهداف التنمية المستدامة ، تقرير احصائي ، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم احصاءات التنمية البشرية ، جمهورية العراق، 2017 ، ص37.

٢٨-محمد مجيد رسولي المعمار، تطوير التعليم واثره على التنمية المستدامة في العراق، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العراق، العدد 16،خريف 2021،ص58.

29- المصدر نفسه، ص 69.

30- علي العنبوري ، تمويل النظام الصحي في العراق الواقع والتحديات، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، ٢٠١٦، ص 18- 21.

31- مصدر سبق ذكره ، ص 378.

32-حسن عبد الله أحمد ،مصدر سبق ذكره، ص3.